ونحو ذلك ثبت هذه الاحكام للطبيعة من حيث هي مع
اتحادها عينها من هذه الجهة وغير مسلوبة عنها فيتوهم
المناقضة فاجاب عنه باعتبار الحيثيتين ومن هاهنا
قيل ان في مرتبة مطلق الشي ابهام اجتماع النقيضين
لكن لما كان باعتبار جهتين فلا غبار فيه فافهم ومن ثم قيل
لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة فان بناء اكثر مسائلها عليها
كما يظهر لمن تتبعها الخامس الكلي ان كان موجودا فهو متشخص
فان الوجود الخاص لا ينفك عن التشخص بالضرورة
العقلية ولذا قيل انهما متحدان بالذات او متساويان
والكلام هاهنا في الوجود الخاص فان الوجود المطلق
لا ينفك عن الخاص في الواقع ضرورة امتناع الماهية
المجردة فيه فكيف تقولبه على كثيرين فان التشخص اب عنها
والا فكيف يكون مقوما للجزئيات الموجودة فان المعدوم
لا يقوم الموجود ضرورة ان عدم الجزء يستلزم عدم الكل
وليس المراد بالتقويم هاهنا الا الجزئية وهذا الاعتراض
في غاية السخافة بحسب الجلي من النظر كما يشهد به كل
المذكور في المتن لكنه قوي عندي بحسب دقيق النظر
كما اتذكر انفا وحله ان كل موجود معروض التشخص مسلم
الكلية في حيز الخفا فان الواجب تعالى ليس كذلك
فان تشخصه عينه تعالى ولعل المراد ان كلي معروض
التشخص بقرينة المقام وذلك دليل التقييد والاشتراك فان
المعروضية تقتضي خروج العارض عنه فالمعروض بحسب
مراتب ذاته منقسم ومشترك بالضرورة ودخول
التشخص في كل موجود ممنوع فان الطبايع الكلية يجوز ان تكون
معروضة للوجود في الخارج او الذهن وليس التشخص جزءا

منها

منها والا لم تكن كلية وبالجملة ان المقوم وان كان كليا
بتصور وجوده في الخارج والذهن بان تكون الوجود
عارضا له والتشخص ايضا كذلك لكن بالنظر الى نفس
حقيقته كلي فالكلية لا تنافي التشخصية فان اعتبار
الكلية في مرتبة والتشخصية في مرتبة اخرى ولا تنافي
بينهما واما النظر الدقيق فانه يحكم بانه لا يندفع به
اصل الاشكال المذكور هاهنا هو ان التشخص الخاص
ماذا نسبته الى الجنس والنوع وساير الكليات اما ان يكون
عينا له فهو باطل بالضرورة لاشتراك الجنس وساير
الكليات بين الافراد وعدم اشتراك التشخص بينهما
او يكون جزءا منها فهو ايضا بط بالدليل المذكور مع بطلانه
بدليل اخرى لا يتحمل ذكرها المقام او يكون خارجا فهو
اما ان يكون منضما فهو ايضا بط فان الانضمام التشخص
اليها فرع تشخصها وذلك امر بديهي
يعرفه الجمهور و يلزم التسلسل المستحيل او الدور
كما لا يخفى على المتامل فتامل وكذا لا يكون منفصلا فان
التشخص محمول بالضرورة على المتشخصات والمنفصل لا يكون
محمولا ولبطلانه على وجه التحقيق بيان عريض اخر
لا نذكر خوفا للاطناب فلا بد من ان يكون منتزعا ولا يكون
منشا الانتزاع امرا خارجا من الماهية فان المنشا
هو التشخص حقيقة وقد ابطلنا طريق خروجه بالانضمام ٦٩
والانضمام والانتزاع يستلزم التسلسل المستحيل في المنتزعات
الوقعية بالعقل ضرورة وجود المنشا عند وجود الانتزاع
بل يكون منشا انتزاعه هو نفس حقيقة ذلك الجنس او
ساير الكليات واذا كان منشا انتزاعه لتشخص نفس ذاته التي

Copyright © King Saud University